واحتج بان محمد بن الحكم سأل احمد عنها فقال اذهب الى حديث ابى موسى يعطى قرابة الميت من حيث القسمة وان قال بعض الورثة لا حاجة لى بالميراث اقتسمه بقية الورثة ويوقف سهمه قاله احمد رضى الله عنه ٥

باب ذوى الارحام

يرثون بالتنزيل وعصبة على الترتيب العصبة والاولى المذهب ولد بنات الصلب وولد بنات البنين وولد الاخوات كلهن وبنات الاخوة والاعمام لابوين او لاب وبنات بنيهم وولد الاخوة لام كابائهم واب الام والخال والخالة كالام واب ام ام واب اب ام ام واخواها واختاها واب اب جد بمنزلتهم والعمات والعم من الام كالاب وعصبة كالعم من الابوين وعصبة العمة لابوين او لاب كجد فعلى هذه العمة كالعم والعم لام كالجدة ايهما وهما عصبة الاب لابوين او لاب كالجد او كعم الاب من الابوين او كابى الجد يبنى على الروايات لانها تدلى بالجد او باخيه او بابنه وهل عم الاب من الام وعصبة الاب لام كالجد او كعم الاب من ابوين او كاخ الجد يبنى على الخلاف وليسا كابى الجد لانه أدنى منهما فيجعل نصيب كل وارث لمن ادلى به فان ادلى جماعة بوارث واستووا منهم منه بلا سبق كاولاد او اختلفت كاخوة المتوفين وادلوا بانفسهم فنصيبه لهم كاد نهم منه لكل الذكر كانثى احسان الاكثر وعصبة الخال والخالة وعصبة بفضل الذكر الانثى ولد ولد الام وان ادلوا اليه بواسطة جعلته كميت اقتضى ادلته وفى تفضيل الذكر الخلاف فثلاث حالات وعمات متفرقات كابوين خلف كلا منهما ثلاث اخوات متفرقات فثلث الخالات اخماسا وثلثان للعمات كذلك وتصح من خمسة عشر بضرب ثلاثة فى خمسة وثلاثة بنات عمومة المال للتى من الابوين وثلاثة احوال لذى الام سدس والبقية لذى الابوين ويسقطهم ابو ام قال فى الفنون حالة الاب كاخ الجد ام الاب وتقدم هل العمة كاب ام لا ولما اسقطت الام امها ث

الاب كامها فاعلم ان كلمتى يدلين بالامومة فالحجب من هاتين المسئلتين ان توافق الاب من جانبى امه وامه لجهتين وجهة الامومة مع جهة الابوة لجهته وان ادلى جماعة بجماعة صحت المالين المدلى بهم ثم اخذ المدلى به ما لكل واحد ولبنت بنت نصف لها ولبنات اخرى نصف ايهما وان اسقط بعضهم بعضا عملت به فثلث بنات اخ مفترقين لبنت الاخ للام سدس والبقية للتى للابوين كما بانهن وان اتهم الغريب من الوارث ولو بعد عن الميت ولو اختلفت الجهة نزل كل واحد حيث يلحق بمن يدلى به ولو اسقط القريب كبنت بنت وبنت اخ لام المال للاولى وحالة اب وام لام المال للثانية لانها كام والاخرى كجدة وفى التغليب رواية الارث للجهة القوى مطلقا وفى الروضة ابن بنت وابن اخ لام له السدس ولابن البنت النصف والمال بينهما على اربعة بالرد وفيها ان العمة كاب وقيل كبنت والجهات الابوة والامومة والبنوة ويلزم عليه اسقاط بنت عمه بنت بنت اخ وقيل والاخوة ويلزم عليه اسقاطها مع بعدها لبنت اخ وقال ابو الخطاب والعمومة وهو خلاف نص احمد ويلزم عليه اسقاطها لبنت عم للابوين وعمة كل ولد للصلب جهة وعصبة كل وارث جهة فعمة وابن خالة له ثلث وله البقية ومعها خالة ام الحكم كذلك والمذهب يسقطها ابن الخال وله سدس والبقية للعمة وخالة اب ام المال لهما الجزئين ويسقطهما ام ام على هذه الرواية والمذهب يسقطهما وان ادلى ذو رحم بقرابتين ورث بهما كشخص وعلى عنه ما فوا فان كان معهم احد الزوجين اخذ فرضه بلا عجب والعول والبقية لهم كانفرادهم وظاهر الخرقى وذكن فى التغليق والواضح يقسم سهم كما يسهم بين من ادلوا به فزوجة وبنت بنت وبنت اخ لاب للزوجة الربع والبقية بينهما اثلاثا وتصح من ثمانية وعلى الثانى هى بينهما على سبعة لبنت البنت اربعة وللاخرى ثلاثة وتصح من ثمانية وعشرين بضرب سبعة فى اربعة وتعول اصل ستة خاصة الى سبعة كحالة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)